نتائج الدراسة الميدانية

- ثبت من نتائج الدراسة أن التوسع في تجارة الحدود يؤدي إلى زيادة التسويق.
- أظهرت نتائج الدراسة، انه كما اتسمت الدولة بميزة نسبية في منتجاتها كلما ساعد ذلك في تسويق تجارة الحدود.
- بينت نتائج الدراسة أن اختلاف العوامل البيئية بين ولاية القضارف والأقاليم المتجاورة يسهل عمليات تسويق المنتجات.
- أكدت نتائج الدراسة أن التوسع في التجارة ما بين ولاية القضارف والأقاليم المجاورة من دولة أثيوبيا يتأثر بانخفاض تكاليف الإنتاج للسلع بين البلدين.
- أوضحت نتائج الدراسة أن اتصاف المنتج بالجودة يساعد في نمو تجارة الحدود وزيادتها بين ولاية القضارف والأقاليم الأثيوبية المجاورة.
- أبانت نتائج الدراسة أن تدني الأسعار في بلد المنشأ يساعد في نمو وزيادة تجارة الحدود بين ولاية القضارف والأقاليم المجاورة من دولة أثيوبيا.
- ثبت من نتائج الدراسة أن نمو وازدهار تجارة الحدود يؤدي إلى حدوث التحولات الاقتصادية.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن تجارة الحدود تؤثر إيجابا في ظاهرة التقارب الثقافي بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- أفرزت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تؤثر في عملية التداخل اللغوي بين ولاية القضارف والأقاليم المتجاورة من دولة أثيوبيا.
- أكدت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تساعد في التعرف على الأعراف والتقاليد بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تجارة الحدود تعمل على زيادة الإيرادات لولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- بينت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تساهم في توفير السلع الضرورية بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- أوضحت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تساهم في زيادة دخل الفرد بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ظاهرة التهريب تؤثر سلبا على تجارة الحدود بين ولاية القضارف والأقاليم المتجاورة.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تحقيق التكامل الاقتصادي في تجارة الحدود يتطلب إزالة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم المتجاورة.
- كما أكدت نتائج الدراسة أن اختلاف الرسوم الجمركية يمثل عائق أمام التكامل الاقتصادي بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.

- أظهرت نتائج الدراسة أن عدم التنسيق في السياسات المالية والضريبية بين السودان وأثيوبيايحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين ولاية القضارف و اقليمي الامهرا والتقراي.
- اوضت نتائج الدراسة الميدانية أن ضعف قطاع مشروعات الأعمال الصغيرة يؤدي إلى عدم استغلال الفرص التجارية بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- عدم توفر المعلومات الكاملة عن السوق يؤثر على عدم استغلال الفرص التجارية في تجارة الحدود بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا والتقراي.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نمو وتوسع تجارة الحدود بصورة غير مخطط لها يعوق نمو الصناعات الناشئة بين ولاية القضارف واقليمي الامهرا.
- أكدت نتائج الدراسة أن استيراد السلع المثيلة للمنتجات الوطنية يعوق نمو الصناعات الناشئة.
- أبانت نتائج الدراسة أن قيام تجارة الحدود على تصدير المواد الخام الأولية التي تعتمد عليها الصناعات الناشئة يعوق نمو تلك الصناعات.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نمو وتوسع تجارة الحدود يؤدي إلى التغيير الايجابي للسلوك الاستهلاكي لسكان الأقاليم المجاورة.
- أوضحت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تؤثر في تغيير النمط الاستهلاكي للمجتمعات الحدودية.
- كما بينت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تساعد المجتمعات الحدودية في اختيار المنتجات ذات الجودة العالية.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تحسن العلاقات السياسية والأمنية بين الأقاليم المجاورة تؤدي إلى التوسع في تجارة الحدود.
- أظهرت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تتأثر بالاستقرار السياسي بين البلدين. أوضحت نتائج الدراسة أن النزاعات القبلية الحدودية تشكل عائق أمام ازدهار تجارة الحدود.
- أبانت نتائج الدراسة أن تنامي العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يساعد في ازدهار تجارة الحدود.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نمو وتوسع تجارة الحدود يؤدي إلى تشجيع قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية في الأقاليم المتجاورة)

التوصيات

أ. العامة

1. ضرورة تبني سياسات إنتاجية تكفل تأسيس أشكال واسعة وعريضة من التحالفات والسعي إلى تشجيع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية الصغيرة والحرفية بهدف سد الفجوة بين العمل ورأس المال.
2. ضرورة تذليل الصعاب التي تحاط بها إجراءات الاستثمار وجعل ميزات الاستثمار في يد المستثمر الصغير وهو صاحب المشروع الصغير.
3. يتطلب أمر تحسين بيئة العمل الإنتاجية والصناعية تنسيقاً بين الأجهزة المختلفة لضمان عدم التضارب فيما بين تلك الأجهزة وبذلك تصبح مسألة دعم الأعمال الصغيرة في متناول يد الجميع.
4. ضرورة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتمويل الأعمال الصغيرة على أن تختصر مهمتها في تقديم القروض الإنتاجية والاستهلاكية.
5. ضرورة تنمية صور التكامل الاقتصادي بين السودان والدول النامية الأخرى مما يوفر شروط أفضل للمنتجات المحلية.
6. العمل على تنمية قدرات المناطق الحدودية على ممارسة النشاط التجاري على أسس قانونية.

ب. الخاصة

1. ضرورة المساعدة في تشجيع عمليات الإنتاج والتسويق للمنتجات المحلية بالولاية.
2. ضرورة تقديم قروض صغيرة الحجم وقصيرة الأجل وأن تتميز بالاستمرارية بالولاية.
3. دعم ونمو العلاقات الاجتماعية على جانبي الحدود والتي تتطور عبر مسالك ثقافية ورياضية وفنية اعتماداً على الرو ابط النفعية التجارية المتبادلة.
4. خلق فرص عمل لسكان المناطق الحدودية وتبادل الخبرات والتدريب العملي للطرفين مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة .
5. تشجيع قيام البنيات الأساسية بالمناطق الحدودية وتغطية الحاجة من طرق وجسور وطاقة ومياه واتصالات.

ج. الدراسات المستقبلية:

1- أثر تجارة الحدود على إنشاء الصناعات الصغيرة و الحرفية في الولايات.

2-دور تمويل الصناعات الصغيرة والحر فية في زيادة الصادرات بالولايات.

3- دور المجمعات الصناعية وحاضنات الأعمال الصغيرة في تطوير وتنمية موارد الولاية.